

بعثة التواصل الإقليمي - برلين مارس/آذار 2024

ملخص تقرير البعثة

ملخص البعثة

تم تنظيم لقاء إقليمي للمشاورات كجزء من عملية التواصل مع غرفة دعم المجتمع المدني لسنة 2024. ترأست اللقاء نائبة المبعوث الخاص السيدة نجاه رشدي، حيث التقت في 13 من شباط في برلين بمجموعة من منظمات سورية مقرها ألمانيا.

ومن خلال سلسلة من الاجتماعات مع طيف متنوع من ناشطي مجتمع مدني فاعلين، ونشطاء مستقلين، وشبكات الشتات الموجودة في ألمانيا فإن الفريق عقد خمس اجتماعات بالمجموع تناولت نطاق متنوع من المجالات. وغطى المشاركون خلال النقاشات مدى واسع من المواضيع.

وناقش الممثلون من خلال مداخلاتهم موضوعات متعددة الأوجه بما في ذلك مشاركة الشباب والتعليم، والجهود المتعلقة بالأشخاص المعتقلين والمفقودين، وإشراك شبكات الشتات، وتطورات العملية السياسية.

وقدم المحاورون الشباب إيجازاً حول المبادرات الشبابية، بما في ذلك تجمع المواطنين العالميون الشباب، ودعوا إلى إنشاء آليات توفر الحماية للمشاركين الشباب، وتضمن قدرتهم على المشاركة في الأنشطة السياسية والمدنية دون خوف، وتلقي الدعم اللازم لقدراتهم.

وتحدث المشاركون الأكراد السوريون عن التحديات التي تواجهها المجتمعات الكردية، لا سيما في مناطق مثل عفرين، حيث تستمر الانتهاكات. كما وشددوا على ضرورة حماية التراث الثقافي لسوريا وتنوع سكانها حين التعامل مع قضايا أوسع ومع المخاوف الكردية في العملية السياسية الأعم. أثار المشاركون كذلك تحديات التعليم واحتياجات الأطفال في مناطق شمال شرق سوريا.

وأجرت النائبة رشدي مناقشة متعمقة مع العائلات السورية التي تمثل المعتقلين والمفقودين، ومع محامي حقوق الإنسان ومع الناشطات النسويات حول الجهود المستمرة بشأن المعتقلين والمفقودين وأهمية إنشاء مؤسسة مستقلة جديدة معنية بالأشخاص المفقودين، حيث طالبوا بأن يكون الحصول على معلومات حول أولئك المفقودين والمختفين أولوية في العملية السياسية. وركزت المناقشات أيضاً على المشاركة الهادفة للمرأة في العملية السياسية ودور المجلس الاستشاري النسائي.

وأثار ممثلو الإيزيديين عدم تمثيل المجتمع الإيزيدي في عملية الأمم المتحدة وخاصة اللجنة الدستورية، ودعوا إلى إنشاء دستور مستقبلي يحمي حقوق الإيزيديين. وقدموا إيجازاً بالانتهاكات التي تعرضت لها

المجتمعات الإيزيدية خلال النزاع، بما في ذلك التهجير القسري، والتي تم توثيقها في تقارير الأمم المتحدة. وأشاروا إلى أهمية وحدة سوريا وأكدوا مجدداً أن المجتمع الإيزيدي يدعو إلى الحفاظ على وحدة أراضي سوريا، كما طالبوا بمجتمع يقوم على الحقوق المتساوية للجميع ويتمحور حول ركائز العدالة الاجتماعية والمساواة. ونوّهوا إلى خصوصيات الثقافة والدين والعادات الإيزيدية، ودعوا إلى ضرورة إصلاح قانون الأحوال الشخصية.

أما ممثلو شبكات المغتربين فقد تحدثوا عن أهمية توجيه عمل المغتربين في مسارات العملية السياسية. وتركزت المناقشات على عدم إحراز تقدم في العملية السياسية، وتأثير الصراع في غزة، وتساؤل التمويل المخصص لسوريا. كما أثار المشاركون مسألة ضرورة الاستثمار في القطاع التعليمي لئلا يكون هناك جيلٌ ضائع. وأوجزوا حول أهمية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ورحبوا بحالات الملاحقة القضائية الأولى للأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم مشتبه بها في سوريا.

أما نائبة المبعوث الخاص السيدة رشدي، فقد قدمت إيجازاً حول سير العملية السياسية واللجنة الدستورية. وشددت على الركيزتين المهمتين للقرار 2254، الأول: ألا وهو الالتزام القوي بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، والثاني: أن أي حل سياسي يجب أن يكون متوافقاً مع تطلعات الشعب السوري وأن يكون سوري القيادة وسوري الملكية. وأكدت على أهمية مثل هذا التفاعل لأنه يمثل فرصة للمشاركين لتوصيل الأصوات المتنوعة للسوريين الذين يمثلونهم. كما تحدثت عما استجد حول المجلس الاستشاري النسائي وحول تناوب العضوية.

توصيات رئيسية قدمها المشاركون:

1. تأمين المزيد من مشاركة الشباب في غرفة دعم المجتمع المدني مع ضمان سلامتهم وتنمية قدراتهم.
2. إعطاء الأولوية لحماية التراث والتنوع الثقافي في سوريا، ومعالجة التحديات التي تواجهها المجتمعات النازحة في شمال سوريا.
3. معالجة تحديات واحتياجات الأطفال في مجال التعليم في مناطق شمال شرق سوريا من خلال تحسين الوصول إلى التعليم وجودته.
4. تعزيز مشاركة المعلومات حول المفقودين والمعتقلين من خلال إرساء أسس للمؤسسة المستقلة الجديدة.

5. ضمان المشاركة الهادفة للمرأة في العملية السياسية، بما في ذلك، ضمناً وليس حصراً، من خلال المجلس الاستشاري النسائي.
6. ضمان تمثيل المجتمع الإيزيدي ضمن عملية الأمم المتحدة، وخاصة في اللجنة الدستورية.
7. توجيه مشاركة المغتربين في العملية السياسية وتخصيص موارد التعليم للأجيال الجديدة.
8. الدعوة إلى استمرار توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ودعم محاكمة مرتكبيها.

غرفة دعم المجتمع المدني, ٢٠٢٣

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال غرفة دعم المجتمع المدني، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية الوساطة في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria.

تم تفويض المؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية.